النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«مؤسسة البترول» وشركاتها التابعة طرحت 60 مناقصة في 2013

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن مؤسسة البترول وشركاتها التابعة طرحت خلال العام 2013 حوالي 60 مناقصة لمشاريع تنوي تنفيذها خلال السنوات المقبلة عبر لجنة المناقصات المركزية، وذلك وفقا لأحدث إحصائية معتمدة صادرة عن مؤسسة البترول. وقالت المصادر إن شركة نفط الكويت والبترول الوطنية استحوذتا على اكبر عدد من المناقصات خلال العام الماضي، حيث قامت نفط الكويت بطرح 27 مناقصة فيما قامت البترول الوطنية بطرح 16 مناقصة ومؤسسة البترول بطرح 17 مناقصة. وقامت شركة البترول الوطنية بطرح أكبر المناقصات خلال العام الماضي والمتمثلة في مشروع الوقود البيئي ومشروع تمهيد أرض المصفاة الجديدة، فيما طرحت شركة نفط الكويت مشروع النفط الثقيل، المرحلة الأولى لتطوير طبقة فارس السفلية ومناقصة بناء 3 مراكز تجميع في شمال الكويت.

«المناقصات المركزية» سمحت بدراسة الإيضاحات المقدمة من شركات تمهيد أرض المصفاة.. والترسية بعد أسبوعين

شركات عالمية للتأمين على «الوقود البيئي» بالتعاون مع شركات محلية

أحمد مغربي

ذكر مصدر مسؤول في شركة البترول الوطنية لـ «الأنباء» أن الشركة بدأت في دراسة العطاءات للتحالفات الخمسة لمشروع الوقود البيئي والتي أظهرت مدى تنافسية العطاءات، مشيرا الى ان الشركة قامت بتشكيل فريق عمل متكامل لدراسة العطاءات، وهذا الفريق يتشكل من إدارة المشروع والمصافي والدائرة التجارية والقانونية في الشركة، وذلك لضمان التأكد من عدم وجود أي اشتراطات مخالفة في العطاءات.

ويعتبر مشروع الوقود البيئي من اكبر المشاريع النفطية التي تسعى الكويت لتنفيذها لتحديث مصفاتي ميناء عبدالله والاحمدي لإنتاج ورفع طاقتهما التكريرية الاجمالية من 736 ألف برميل يوميا إلى 800 ألف برميل يوميا، ولدى البترول الوطنية مشروع آخر طال انتظاره هو مشروع المصفاة الجديدة الذي يعتبر من أضخم المشاريع الإستراتيجية في البلاد، إذ من المقرر أن تبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 615 برميلا في اليوم، مما يجعلها واحدة من أضخم مصافي التكرير في العالم.

وأوضح المصدر المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه، ان تركيز الشركة ينصب على ترسية حزم المشروع الثلاثة على التحالفات العالمية التي تقدمت بأقل الأسعار بشرط عدم وجود أي انحرافات فنية قد تعرقل تنفيذ المشروع على أرض الواقع، مبينا انه إذا كانت هناك انحرافات فإن الشركة ستقوم بالترسية على ثاني اقل الأسعار.

وذكر ان البترول الوطنية كانت قد حددت حوالي شهرين لدراسة العطاءات المقدمة من قبل التحالفات العالمية ولكن «الوقود البيئي» مشروع ضخم، ونتوقع ان تكون هناك بعض الأمور التي تحتاج من الشركة دراستها جيدا قبل أخذ القرار النهائي بشأنها، مشيرا الى ان الفترة المتبقية لإعلان التحالفات الثلاثة الفائزة تناهز الشهر ونصف الشهر، والشركة تسعى الى الانتهاء من تلك المهمة قبل انتهاء الفترة المقررة.

وفي سؤال حول وضع بعض التحالفات العالمية اشتراطات في عطاءات الوقود البيئي، قال المصدر ان بعض التحالفات العالمية تقوم بوضع شروط منها الفنية مثل مواد التصنيع وأمور قانونية كالتحكيم لدى المحاكم الدولية، وتحديد قيمة الغرامات المالية في حالة تأخير مدة التنفيذ، مشددا على أن تلك الأمور لا تقبلها الشركة وهو شيء مخالف للنصوص الموجودة في العقد، مؤكدا على انه عقب توقيع العقد تقوم الشركة بمتابعة عمل المقاول والتأكد انه لم يبعد عن المواصفات الفنية المطلوبة والموضوعة مسبقا.

طرح المناقصات الرئيسية للمصفاة الجديدة قبل شهر مارس المقبل.. مع فتح الباب للتحالفات السبعة المشاركة في الوقود البيئي

وحول اختيار شركات التأمين مشروع الوقود البيئي قال المصدر ان مؤسسة البترول هي التي تقوم باختيار شركات التأمين التي تقوم بتأمين المشروع والعمال، وخلال فترة تنفيذ المشروع يكون المقاول مسؤولا عن التأمين لكل من العمال والمواد المصنعة، وعقب الانتهاء من التركيب والتشغيل تقوم الشركة بالتأمين على وحدات المشروع.

وشدد المصدر على ان مسؤولية التأمين على المشروع تقع حاليا على مؤسسة البترول الكويتية فهي التي تؤهل الشركات حسب المواصفات الفنية التي تراها مناسبة لمشروع بحجم الوقود البيئي، ونظرا لضخامة المشروع ووصول كلفته المالية الى 3,5 مليارات دينار فإن المؤسسة ستلجأ إلى شركات تأمين عالمية ومن الممكن الاستعانة بشركات تأمين محلية تتحالف مع شركات التأمين الأخرى.

المصفاة الجديدة

وبالانتقال الى مشروع المصفاة الجديدة ووجود تحالفين انسحبا من مشروع الوقود البيئي ومدى إمكانية تأهيل تلك التحالفات للدخول في مشروع المصفاة قال المصدر ان هناك 7 تحالفات في الأساس تم تأهيلها في البداية وتم انسحاب تحالفين هما تشيودا وكي بي ار وهما مؤهلان لمشروع المصفاة الجديدة.

وبين ان البترول الوطنية ستراسل التحالفات العالمية السبعة للتعرف على مدى استعدادها للمشاركة في مشروع المصفاة الجديدة، وعقب التعرف على إمكانيات تلك التحالفات ستكون لدينا قائمة جاهزة بالتحالفات المؤهلة للمشروع، وسيعقب ذلك الذهاب إلى لجنة المناقصات المركزية لأخذ موافقتهم في تأهيل الشركات العالمية التي يمكنها المشاركة في المشروع ويعقب ذلك طرح المناقصات الرئيسية.

وحول التوقيت الزمني المتوقع لطرح المناقصات الرئيسية لمشروع المصفاة الجديدة بين المصدر أن ذلك الأمر مرتبط بمشروع الوقود البيئي عقب وضوح الرؤية بعد عدة أسابيع أو شهر تقريبا من الآن، وفي هذه الحالة سنبدأ بالتحرك في مشروع المصفاة الجديدة، متوقعا أن يتم طرح المناقصات قبل شهر مارس المقبل.

وعن توجه الشركة لتخفيض عدد حزم مناقصات المصفاة الجديدة من 5 حزم رئيسية الى 4 حزم قال المصدر إن هذا الأمر لايزال في طور الدراسة، بيد ان المصدر شدد على ان تقليل عدد الحزم الرئيسية له فوائد، حيث تفضل الشركة التعامل مع عدد اقل من المقاولين، حيث توجد صعوبة في التعامل مع أكثر من مقاول في مشروع واحد ضخم كمشروع المصفاة، ونظرا لضخامة المبلغ الموضوع لإنشاء المصفاة نجد صعوبة في الاتفاق مع مقاول واحد لتنفيذ المشروع بهذا المبلغ.

وأكد على ان البترول الوطنية بدأت في توقيع عدد من العقود البسيطة في مشروع المصفاة الجديدة بدأت بتوقيع عقد مع المستشار الفني وعقبها طرح مناقصة تأهيل تربة أرض المشروع وقمنا بتوقيع عقد استشاري مع شركة هانويل لتنفيذ استشارات الآلات الدقيقة لمشروع المصفاة الجديدة.

وقال ان هناك خطوط أنابيب قديمة غير مستخدمة لشركة نفط الكويت تمر في منتصف ارض المصفاة الجديدة، فقررت الشركة أن تقوم بتنفيذ الأعمال لتغيير اتجاه تلك الخطوط التي ستعيق عمل تمهيد التربة، مبينا ان خطوط التصدير التي تمر بأرض المشروع ليست خطوط تصدير لكنها خطوط قديمة منتهية.

وبين ان هناك أمورا فنية تقوم الشركة بدراستها مع الجهات المختصة في الدولة مثل المرور وآلية نقل المعدات والموظفين خاصة ان منطقة الزور منطقة بعيدة نسبيا عن المناطق المأهولة بالسكان، مشيرا الى انه تم وضع اللمسات الخاصة بتسهيل مرور المقاولين إلى مشروع المصفاة.

وحول موعد ترسية تمهيد ارض المصفاة الجديدة قال المصدر ان لدى المقاولين بعض الإيضاحات وقد أخذنا الموافقة الرسمية من لجنة المناقصات المركزية لنجلس مع المقاولين لنستوضح بعض الأمور، مشددا على أن تلك الإيضاحات بسيطة وستقوم الشركة بالجلوس مع كل شركة على حدة للانتهاء من تلك الإيضاحات ومن ثم الذهاب إلى الترسية النهائية التي نتوقع ان تكون بعد أسبوعين تقريبا.

طرح مناقصات المصفاة الجديدة قبل شهر مارس المقبل.. وترسية مناقصة تمهيد أرض المصفاة خلال أسبوعين

دراسة دمج المصفاة مع مجمع البتروكيماويات ترى النور بعد أسبوعين

حول الدراسة التي تقوم بها شركة صناعة الكيماويات البترولية في إنشاء مجمع بتروكيماويات يحتوي على مصنعين للاوليفينات والعطريات داخل موقع المصفاة الجديدة وانعكاس ذلك الأمر على مشروع المصفاة الجديدة، قال المصدر ان هناك لجنة مشتركة بين شركتي البترول الوطنية وصناعة الكيماويات تقوم بالتعاون مع مستشار عالمي في وضع دراسة حول الجدوى الاقتصادية من عملية الدمج وسوف تنتهي تلك اللجنة من الدراسة خلال الأسبوعين المقبلين.

وأوضح انه في حالة ما إذا انتهت اللجنة من وجود وفر مالي كبير من عملية الدمج سنتجه للحصول على الموافقة الرسمية من مؤسسة البترول الكويتية في إنشاء مجمع البتروكيماويات مع المصفاة الجديدة.

وعن إمكانية وجود بعض التخوفات من شركة البترول الوطنية في تأخير الدراسة وانعكاسها على مواعيد طرح المناقصات الرئيسية للمصفاة الجديدة قلل المصدر من هذا الأمر قائلا: «البترول الوطنية مرت بتجارب سابقة في إجراء تغييرات على المشاريع وقت التنفيذ، لذلك الأمر لا يزعجنا كثيرا».

أكبر 10 اكتشافات للنفط والغاز في العالم خلال 2013

كشفت مجلة فوربس عن اكبر 10 اكتشافات للنفط والغاز خلال 2013 حيث أكدت أن العام الماضي كان عاما باهتا بالنسبة لاستكشافات النفط والغاز، حيث لم يتم اكتشاف سوى مليار برميل نفط، وعانت بعض الشركات الاستكشافية من نتائج مخيبة للآمال وتكاليف باهظة الثمن في جميع إنحاء العالم.

وذكرت المجلة في تقرير نشرته مؤخرا انه حسب التقديرات الموضوعة من كبرى البيوت الاستشارية العالمية في بريطانيا فأن معظم الاستكشافات توجهت إلى الغاز الطبيعي على الرغم من صعوبة الوصول إلى أماكن استكشافه (خاصة عندما تكون في أماكن نائية). وذهبت اكبر الاستكشافات لكل من موزمبيق ومصر وماليزيا وانغولا وكندا، وفيما يلي أكبر 10 استكشافات للنفط والغاز في 2013 وفقا للاحتياطي النفطي:

1 ـ Agulha/Coral gas في موزمبيق ـ 700 مليون برميل من النفط بالإضافة إلى ما يعادله من الغاز بواسطة شركة ايني.

2 ـ Lontra في انغولا ـ 900 مليون برميل من النفط إلى ما يعادله من الغاز بواسطة جوبالت العالمية.

3 ـ B17/B14 في ماليزيا ـ 850 مليون برميل من النفط إلى ما يعادله من الغاز بواسطة نيو فيلد للاستكشافات.

4 ـ Ogo في نيجريا ـ 775 مليون برميل من النفط إلى ما يعادله من الغاز.

5 ـ Nene في الكونغو ـ 700 مليون برميل من النفط إلى ما يعادله من الغاز بواسطة شركة ايني.

6 ـ Tangawizi في تنزانيا ـ 575 مليون برميل من النفط إلى ما يعادله من الغاز بواسطة ستات اويل.

7 ـ Coronado في خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأميركية ـ 550 مليون برميل بواسطة شركة شيفرون.

8 ـ حقل سلامات في مصر ـ 500 مليون برميل بواسطة شركة بي بي.

9 ـ Maximino في خليج المكسيك ـ 500 مليون برميل بواسطة شركة بيمكس.

10 ـ خليج Bay du Nord في كندا ـ اكتشاف 450 مليون برميل بواسطة شتات اويل.

باكستان أكبر المستوردين للديزل الكويتي بـ 2,5 مليون طن سنويا

الكويت تجدد عقداً لتصدير الديزل ووقود الطائرات إلى مصر بـ 1,5 مليار دولار

الكويت تزيد عقد توريد الديزل إلى مصر بنسبة 25٪ لمساعدتها في تجاوز أزمة الديزل

علمت «الأنباء» من مصدر نفطي مسؤول في قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية أن المؤسسة جددت عقد توريد منتجي الديزل ووقود الطائرات مع الهيئة المصرية العامة للبترول، يتم بمقتضاها تزويد الجانب المصري باحتياجاته من هذه المنتجات ابتداء من شهر يناير الجاري.

وذكر المصدر انه بموجب العقد سوف يتم تزويد الجانب المصري بكمية 1,5 مليون طن متري سنويا من منتجي الديزل ووقود الطائرات وبقيمة 1,5 مليار دولار للعقد، مشيرا الى ان الجانب المصري طلب العديد من التسهيلات في العقد، ولكن الجانب الكويتي رفض وتم وضع شروط تجارية بحتة في التعاقد. وبين المصدر ان العقد التوريد الحالي مع الجانب المصري تمت زيادته بنسبة 25٪ بناء على طلب مصر نظرا لاحتياجها الشديد الى المنتجين خلال عام 2014، مؤكدا ان مصر طلبت زيادة كمية العقد بنسبة كبيرة، ولكن لا يوجد فائض لدى الكويت فتمت زيادته بتلك النسبة البسيطة.

من جهة ثانية، كشف المصدر ان باكستان تعتبر من اكبر المستوردين لمنتج الديزل من الكويت، حيث تستورد سنويا 2,5 مليون طن متري ما يعادل أكثر من 3 مليارات دولار سنويا، لتعتبر الكويت بذلك اكبر مورد لباكستان.

قراءة اقتصادية

h.mahtat@yahoo.com
@hmahtat
حمد التركيت

المشاريع الصغيرة.. والتنمية

نظمت الجمعية الاقتصادية الكويتية مشكورة ندوة لمناقشة مسودة قانون الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أقرته الحكومة برأسمال مليار دينار، وأقره مجلس الأمة مؤخرا، وطرحت عدة أفكار وتوجهات حول ريادة الأعمال ودعم المواهب والمبادرات الشبابية لتوجيه الشباب المبدع نحو العمل الحرفي أو الصناعي أو المهني بعيدا عن الانتظار للانضمام الى قطار الوظائف الحكومية في الخدمة المدنية.

من وجهة نظري المتواضعة، أعتقد أن مقومات نجاح هذا الصندوق وتحقيق الأهداف المرسومة له يكمن في تطبيق الآتي كإطار يحمي الطرفين، الدولة والمبادر صاحب المشروع:

● أن يقوم الصندوق بعد حيازة أرض للمنشآت الصناعية تكون ملكيتها للصندوق «بعيدة عن هيئة الصناعة لفك التشابك»، ويجب أن يتم إنشاء البنية التحتية التي تهيئ هذه الأرض لتكون جاهزة وبمساحات مختلفة للمشاريع التي يمكن أن يبادر بها الشباب الراغب في إقامة مشروع بدعم من الصندوق.

● بعد ذلك يقوم الصندوق بتأجير الأراضي للمبادرين أصحاب المشاريع بأسعار رمزية «مع عدم الحق في تملك الأرض» حتى تثبت صاحب المشروع جديته في الاستثمار بعد مضي فترة من الزمن.

● أن يقوم الصندوق بالاستعانة ببيوت الخبرة الاستشارية المعتبرة لتقديم أفكارها ومشاريعها التي يمكن إنشاؤها في الكويت والتي تتوافر موادها الأولية سواء كانت من المشتقات النفطية أو البتروكيماوية، حيث إن معظم هذه المواد تقوم الجهات المنتجة بتصديرها وبيعها للدول الكبرى المستوردة والتي تقوم بإعادة تصديرها لنا ولدول العالم الأخرى بشكل منتجات نهائية.

● الحصول على دعم فني ومادي من الشركات الحكومية التي تتوافر لديها المواد الخام أو المواد الأولية مثل مؤسسة البترول والشركات الصناعية الخاصة المنتجة والمصدرة لضمان تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمواد الخام بسعر مدعوم لفترة أولى من 5 الى 8 سنوات من بداية تشغيل هذه المشاريع ثم وضع معادلة لتسعير هذه المواد بشكل تجاري بعد مضي هذه الفترة التي من المفترض أن يكون المستثمر في المشروع الصغير أو المتوسط قد حقق أو استرد الجزء الأكبر من رأسماله المستثمر.

● من الخطأ ضمان الصندوق وكفالة صاحب المشروع بالعودة الى وظيفته الحكومية خلال 3 سنوات من إقامة المشروع، لأن ذلك في حد ذاته لن يحفز المبادر نحو تطوير مشروعه، مادام ضمن العودة لوظيفته الحكومية.

إن تشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا تم على أساس دراسة دقيقة وتفصيلية تسبق إقامة المشروع، فلن يتعثر المشروع. وإن حصل ذلك، فمن واجب الصندوق حينئذ مساعدة صاحب المشروع للوقوف على أسباب تعثر المشروع والذي قد لا يكون سببه هو الإهمال وعدم حسن الإدارة اللذان يعتبران هما من الأسباب الرئيسية في فشل كثير من المشاريع.

● دعم مؤسسات وهيئات الدولة للصندوق ومشاريعه في تسخير بعض إفرازاتها ومشاكلها التي تعتبر فرصا استثمارية جيدة وتتطلب رأسمال صغيرا للاستثمار، مثل النفايات الصناعية أو المخلفات البشرية، أو أيضا السامة منها مثل الإطارات المستعملة وغيرها، وهذه الإفرازات تملكها الدولة وحدها ما لم تتنازل عنها للصندوق، بحيث يتم عرض الاستثمار في تدوير هذه المخرجات بما ينفع الدولة والمستثمر على حد سواء.

● دعم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية التي لديها من الاحتياجات الزراعية والحيوانية الشيء الكبير، وهناك العديد من المبادرين الذين مارسوا هذه الأعمال أو الاستثمارات الصغيرة بشكل فردي وبسيط دون الاستعانة بدعم خارجي أو صناديق مثل الصندوق التنموي، وأعتقد أن بإمكان الصندوق التعاون مع الهيئة للتعرف على أصحاب المشاريع التنموية الحيوانية والزراعية، وتطوير هذه المشاريع بالتعاون مع الهيئة وتقديم دعم مادي من الصندوق لمربي الأغنام من الشباب.

● من الأجدى تطوير التعاون مع النادي العلمي، حيث الكثير من المبادرين وأصحاب الاختراعات التي تحتاج الى من يتبنى فكرة تنفيذها وتحويلها الى مشروع اقتصادي ناجح، وكذلك مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومركز الإبداع التابع لها.

● على الصندوق القيام بحملة إعلامية كبيرة لدعم وتشجيع المبادرات وتحفيز الشباب الى الاتجاه الى العمل الحر والصناعات التحويلية البسيطة، وهذا سيؤدي الى تنشيط هذا المشروع الحيوي لدفع عجلة التنمية في البلد

● أخيرا وليس آخرا، أتمنى على الاخوة المسؤولين عن الصندوق التعرف على كيفية عمل الصناديق المماثلة في دول الخليج وعلى رأسها «صندوق التنمية الصناعية السعودي» (SIDF) الذي قام بدور كبير وحيوي في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية على مختلف أحجامها، وقد بلغت نسبة نجاح المشاريع التي تم تمويلها من الصندوق قرابة 99٪ من إجمالي المشاريع والمشاريع بينما المتعثرة منها لا تتجاوز نسبة 1٪.

إن صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبعد اعتماده وإقراره من مجلس الأمة في جلسة الخميس 2014/1/9، نواة لدعم التنمية في الوطن العزيز إذا أدى الدور المطلوب منه على الوجه الصحيح وبدعم من جميع الجهات والشركات في الدولة بهدف تشجيع الشباب المبادر للعمل الصناعي الحر.